

علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٢٦-١٠-١٤٠١ ٥٢

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• التنبيه الثاني عشر: في ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته و المقدار المفروض في هذه المسألة علمان إجماليان:

• **الأوّل**: العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو ما يقابله.

• **الثاني**: العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى أو ما يقابل الملاقى.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- وقد يفترض **علم ثالث**، وهو فيما إذا وجد لكل من الطرفين ملاقى، فيعلم أيضاً بنجاسته أحد الملاقين، وعندئذ لا إشكال في تنجز وجوب الاجتناب عن الملاقين، ولو بسبب العلم الثالث، إذ لا تأتي فيه أى شبهة تأتي في تنجز العلمين الأولين للملاقى،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و إنما وقع الكلام في تنجز حرمة الملاقى و عدمه في غير هذا الفرض،
- و الكلام هنا يقع في **مقامين**:
- **أحدهما**: في تنجز حرمة الملاقى بالعلم الأول بالنجاسة و عدمه،
- و **الثاني**: في تنجزها بالعلم الثاني بالنجاسة و عدمه.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• [المقام الأول في تنجز حرمة الملاقى بالعلم الأول بالنجاسة و عدمه]

• العلم الإجمالي في الملاقى أمّا **المقام الأول**: فقد ذهب الأصحاب (قدس الله أسرارهم) إلى عدم تنجز حرمة الملاقى بمجرد العلم الأول، فالعلم بنجاسة الملاقى أو ما يقابله لا يمنع عن شرب الملاقى أو التوضؤ به، و نحو ذلك، و ذلك تطبيقاً لقانون بينوه في مقام ذكر ضابط ما يتنجز من الأحكام بالعلم الإجمالي بشيء.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و حاصل هذا القانون هو:

• أنه متى ما كان الشيء المعلوم إجمالاً تمام

الموضوع لذلك الحكم - كما في حرمة الشرب

المرتبة على الخمرية المعلومه إجمالاً بين

مائعين - كان العلم بذاك الموضوع مقتضياً

لتنجيز الحكم،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- **و متى ما لم يكن الشيء المعلوم بالإجمال تمام الموضوع** لذلك الحكم، بل كان جزء الموضوع له، فالعلم به لا يقتضى تنجيز الحكم، فلو أن شخصاً شرب أحد المائعين اللذين علمنا بخرية أحدهما لم يتنجز علينا حكم إيقاع الحدّ عليه، لأنّ الخرية المعلومه بالإجمال ليست تمام الموضوع لوجوب إيقاع الحدّ، بل يكون موضوعه مركباً من **خرية الشيء و شربه**،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- ففي هذا المثال - أعني مثال العلم بخميرية أحد المائعين - يكون العلم الإجمالي منجزاً لبعض أحكام متعلقه، كحرمة الشرب، و غير منجز لبعض أحكامه الأخرى كوجوب إجراء الحد، لأن متعلقه كان تمام الموضوع لبعض تلك الأحكام، و كان جزء الموضوع للبعض الآخر و لو كان جزء الموضوع لتمام أحكامه لما تنجز شيء منها.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- ففي ما نحن فيه لو فرض أنَّ المعلوم إجمالاً نجاسته كان ماء مثلاً، فقد نجز هذا العلم بعض أحكامه، كحرمة شربه أو التوضؤ به، لأنَّ نجاسته تمام الموضوع لذلك، و لكن لا ينجز هذا العلم حرمة الملاقى، لأنَّ نجاسة المعلوم ليست تمام الموضوع لهذه الحرمة، بل موضوعها مركَّب من النجاسة و الملاقاة، و العلم الإجمالي قد تعلق بالجزء الأوَّل فحسب،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- فقد حصل هنا التبعض في أحكام المعلوم بالإجمال، فتنجز بعضها و لم يتنجز البعض الآخر، كما إنه قد لا يتنجز بهذا العلم شيء من الأحكام أصلاً،
- كما لو فرض متعلق العلم الإجمالي بالنجاسة عبارة عن أحد الدرهمين، فهذا العلم لا ينجز شيئاً من الحرمان، لأن معلومه ليس إلا جزء الموضوع لأحكامه، و ليس موضوعاً تاماً لحكم من الأحكام، إذ ليس الدرهم مأكولاً أو مشروباً أو ملبوساً في الصلاة.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• نعم إن لاقى لباس الدرهم النجس برطوبة، حرمت الصلاة فيه، وإن لاقاه شيء مأكول أو مشروب حرم أكله أو شربه، و نجاسة الدرهم النجس لم تكن إلا جزء الموضوع لهذه الحرمان، و كان الجزء الآخر عبارة عن الملاقاة.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و هكذا الحال لو فرضنا أن المعلوم بالإجمال في أحد الطرفين كان تمام الموضوع لحكم، و لكن في الطرف الآخر لم يكن كذلك، فمثل هذا العلم الإجمالي لا أثر له، لأنه لم يثبت العلم بشيء يكون تمام الموضوع للحكم،

ملاقي بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- فلو كان أحد الطرفين المعلوم إجمالاً نجاسةً أحدهما **ماء**، و الآخر **درهما**، حلّ شرب الماء أو التوضؤ به، و لم يتنجز علينا أيّ حكم من الأحكام، إذ لم يحصل العلم بحكم،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالا بنجاسته

• و من هنا يحكم في الماءين المسبوقين بالكريه،
إذا نقص أحدهما غير المعين عن الكر، ثم لاقى
أحدهما النجاسة بطهارة ذلك الماء بحكم
استصحاب الكريه، من دون أن يكون هذا
الاستصحاب معارضا باستصحاب كرية الآخر، إذ
لا أثر فعلى لكريه الآخر، و ليس العلم بعدم كرية
أحدهما علما بالتكليف بالفعل.

ملاقي بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- أقول: إنَّ القانون الذي ذكره في المقام - من أنَّ تنجيز العلم بشيءٍ للحكم المتعلق به مشروطاً بكونه تمام الموضوع له - في غاية المتانة، إلا أنَّ هنا اشتباهاً عاماً في تطبيقه في كثير من الموارد، نشأ من الخلط بين الحرمة التكليفية و الحرمة الوضعية، و سوقهما مساقاً واحداً.

ملاقي بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و توضيح ذلك: أن هناك فرقا بين الحرمة **التكليفية** المتعلقة بالماء النجس - و هي حرمة **الشرب** - و الحرمة **الوضعية** المتعلقة به - و هي حرمة **التوضؤ** به مثلا - فالحرمة الأولى ليست فعلية قبل وجود الماء النجس، سواء قدر العبد على إيجاده أو لم يقدر،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- فإن لم يقدر فمن المستحيل ثبوتاً فعلياً حرمة شرب الماء النجس عليه، لخروجه عن تحت القدرة، وإن قدر على ذلك، فالمانع الثبوتى وإن كان مرتفعاً عندئذ، لكن ظاهر دليل حرمة شرب النجس هو كون الحرمة مشروطةً بوجود النجس خارجاً، فحرمة الشرب غير فعلياً قبل وجود الماء النجس [١].

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

[١] لعلّ هذا الكلام نتج من قياس مثل (لا تشرب النجس) بمثل (أكرم العالم)، فكما يقال في (أكرم العالم): إن الحكم ليس فعلياً قبل وجود موضوعه، و لذا لو لم يوجد عالم لم يجب على المكلف أن يوجد العالم كي يكرمه، كذلك يقال في، (لا تشرب النجس): ليس الحكم فعلياً قبل وجود موضوعه.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و لكننا نرى أنَّ الفهم العرفي يفرِّق بين باب الأوامر و
 • باب النواهي، ففي باب الأوامر يحمل عرفاً - في الأعم
 الأغلب - متعلِّق المتعلِّق على أنَّ الحكم متعلِّق عليه، لا
 على كونه قيِّداً للمتعلِّق، كي يجب إيجاده مقدِّمةً لإيجاد
 المتعلِّق،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و لعلّ السبب في ذلك أنّ الغالب في الأوامر العرفية اختصاص الملاك بفرض وجود متعلّق المتعلّق، فلو قال المولى العرفي مثلاً: «أكرم الضيف»، يكون الملاك في الإكرام إذا وجد الضيف، فلا يطلب استضافة أحد مقدّمة لإكرامه.

ملاقي بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• أما في باب النواهي فالأمر على العكس من ذلك تماماً، أي: أن الملاك في النهي - الذي هو **المفسدة** في الفعل - غالباً يكون ثابتاً حتى لدى **عدم وجود** متعلق المتعلق*، فالسم مثلاً - الذي فرضنا أن المولى العرفي نهى عن شربه، لما فيه من الضرر - لا يختص اتصافه بالضرر بفرض وجوده، و لذا ترى أن العقلاء يبغضون شرب السم، سواء كان السم موجوداً، أو غير موجود.

• * هذه المفسدة تقديرية لا فعلية كما أن مصلحة الإكرام للعالم قبل وجود العالم تقديرية فلا فرق بين الأمر و النهي من هذه الجهة فتأمل. (مهدي الهادوي الطهراني)

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

و لا أقصد بهذا الكلام استحالة **عدم فعلية الحكم** في باب **النواهي قبل فعلية الموضوع**، فإنه **أولاً**: قد يتفق اختصاص الملاك بفرض وجود الموضوع، كما لو فرضنا أن ملاك الحكم كان في الجامع بين عدم الموضوع و ترك ارتكابه، فلدى عدم الموضوع لا يوجد ملاك لحرمة الارتكاب، لأن المولى مرتو بتحقق الفرد الآخر من فردى الموضوع، فلا يطلب الفرد الآخر.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- - و **ثانياً**: حتى لو كان الملاك في خصوص ترك الارتكاب، فيما أن ترك الارتكاب حاصل قهراً لدى عدم الموضوع، فقد **لا يشغل المولى عهداً** العبد بالترك إلا معلقاً على تحقق الموضوع*.
- * لأجل هذا تكون النواهي ظاهرة في التعليق على تحقق الموضوع كما في باب الأوامر. (مهدى الهادوى الطهراني)

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

-
- و لكنني أقصد أن النكتة التي جعلت الأوامر ظاهرة في التعليق على تحقق الموضوع غير موجودة في باب النواهي*، و مقتضى الإطلاق عدم التعليق.
- * بل موجودة فيه بلا ريب. (مهدى الهادوي الطهراني)

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• نعم، رغم كلِّ هذا نلتزم بأنَّ الحكم المترتب على الملاقى لأحد الطرفين غير منجز بالعلم الأوَّل، وهو العلم بنجاسة الملاقى أو الطرف الآخر، وذلك لأنَّ حرمة شرب الملاقى مثلاً ليست فعلية قبل تحقق الملاقاة.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و ما قلناه من أنّ حرمة شرب النجس فعلية قبل تحقق النجس و إن كان صحيحاً، و لكن هذا لا يمنع عن عدم فعلية حرمة شرب الملاقى.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و توضيح ذلك: أننا لا نقصد بعدم فعليه حرمة شرب الملاقى
 الحرمة الثابتة على عنوان شرب ملاقى النجس، وإنما نقصد
 بذلك حرمة شرب عين الملاقى و واقعته. و من الواضح **أن**
 هذه العين قبل الملاقاة لا تكون حرمتها فعليه،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• أو قل: لا تكون طرفاً للحرمة، وإنما تصبح حرمتها فعلية، أو تصبح طرفاً للحرمة بالملاقاة، أما عنوان ملاقى النجس فليس المفروض أن يكون هو مصب بحثنا فى المقام، لأنَّ الحرمة لم تثبت على عنوان ملاقى النجس، وإنما تثبت على عنوان النجس،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

-
- فالحرام إنّما هو عنوان شرب النجس، لا عنوان شرب ملاقى النجس، و لو كان ملاقى النجس غير نجس - فرضاً - لما حرم شربه،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و عنوان النجس إنّما يفنى في مصداقه، و هو واقع الملاقى و عينه، لا في عنوان آخر و هو عنوان الملاقى، إذ لا فناء للمفاهيم بعضها في بعض، و إنّما الفناء ثابت للمفهوم في المصداق، بمعنى أنّ المفهوم و العنوان حينما ينظر إليه بنظر الحمل الأولى يرى أنّه هو المصداق الواقع.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و من الواضح: أن حرمة مصداق الملاقى و واقعه إنما تكون فعلياً بعد حصول الملاقاة، أو قل: إن مصداق الملاقى و واقعه لا يكون طرفاً للحرمة قبل الملاقاة.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

و من هنا يتبين أنّ الأحكام الوضعية لملاقى أحد الطرفين أيضاً ليست فعلية قبل تحقق الملاقاة، و أنّها لا تنتجز بالعلم الأوّل، فصحيح أنّ اشتراط الصلاة بطهارة الثوب أو بعدم نجاسته فعلية قبل الملاقاة،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• و لكن كلامنا ليس فى إجراء البراءة عن حرمة الصلاة فى الثوب النجس، إذ لا شك فى هذه الحرمة، و لا فى إجراء البراءة عن حرمة الصلاة فى عنوان ملاقى هذا الطرف، إذ لا حرمة بهذا العنوان، و ليس عنوان النجس فانيا فى عنوان ملاقى النجس،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

و إنما كلامنا في إجراء البراءة عن حرمة الصلاة في واقع ملاقى الطرف الذي لو كان نجسا، كان عنوان النجس فانيا فيه، و من الواضح أن حرمة الصلاة فيه، أو قل: مانعته عن صحة الصلاة معلقة على تحقق الملاقاة، فليس الحكم الوضعي فعليا بلحاظ قبل الملاقاة، أو قل: ليس هو طرفا للحكم الوضعي قبل الملاقاة*.

* هذا التزام بما ذهب إليه المشهور من عدم فعليه الحكم، سواء كان تكليفياً أم وضعياً، قبل تحقق الموضوع فتأمل. (مهدي الهادوي الطهراني)

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

• نعم، لو حصلت الملاقاة قبل خروج الطرف الآخر عن محلّ
 • الابتلاء تنجز حكم الملاقى بالعلم الإجمالى الثانى، و هو العلم
 بنجاسة الملاقى، أو طرف الملاقى، و لو حصلت الملاقاة بعد
 خروج الطرف الآخر عن محلّ الابتلاء، و لكننا كنا نعلم قبل
 خروجه عن محلّ الابتلاء بأنه ستحصل هذه الملاقاة للطرف الأول
 تنجز حكم الملاقى أيضا بالعلم الثانى، رغم عدم فعلية الحكم فى
 الزمان الأول، و ذلك على أساس الإيمان بمنجزية العلم الإجمالى
 فى التدريجات.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و أمّا حرمة التوضؤ به، و كذا حرمة لبس اللباس النجس فى الصلاة، فهى أمر **منتزع** من تضيق دائرة الواجب بعدم كونه فى اللباس النجس، أو بكون الوضوء بالماء الطاهر، أو عدم كونه بالماء النجس، و من المعلوم أن **وجوب الصلاة** فى اللباس الطاهر مثلاً، أو وجوبها بالتوضؤ الذى لا يحصل إلا بالماء الطاهر، **فعلى** سواء وجد الثوب النجس أو لا،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- فوجود الماء النجس ليس شرطاً للحرمة، كما كان كذلك في الحرمة التكليفية، وإنما هو شرط للحرام، وإذا كان الأمر كذلك، فالعلم الإجمالي بنجاسة أحد شيئين علم بموضوع حرمة الصلاة في ملاقيه الفعلية، أو حرمة الوضوء بملاقيه الفعلية، فهو علم بتكليف فعلي،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- فإذا علم إجمالاً بنجاسة أحد المائين فهذا العلم الإجمالي كما ينجز حرمة شرب كل واحد منهما، وحرمة الوضوء بكل واحد منهما، كذلك ينجز حرمة الوضوء بملاقى أحدهما، أو الصلاة فيه قبل حصول الملاقاة.

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- و العلم الإجمالي بنجاسة أحد الدرهمين ينجز حرمة الوضوء بملاقى أحدهما، أو الصلاة فيه قبل حصول الملاقاة، و كذلك العلم الإجمالي بنقصان أحد المائتين عن الكرّ علم بحرمة الوضوء بالفعل بما نقص عن الكرّ إذا لاقى النجاسة، فتنجز تلك الحرمة قبل حصول الملاقاة، و هذا التنجز للحرمة الوضعية يمنع عن إجراء البراءة العقلية،

ملاقى بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- أو قل: هذا العلم الإجمالي يرفع موضوع قاعدة (قبح العقاب بلا بيان)، لو آمننا بتلك القاعدة، و كانت الحرمة الوضعية من باب مانعية النجاسة حتى تكون انحلالية، و مجرى للبراءة في نفسها، لا من باب شرطية الطهارة.

ملاقي بعض أطراف ما علم إجمالاً بنجاسته

- ثم لو قلنا: إن العلم الإجمالي **علة تامة** للتنجيز فقد تم التنجيز بمجرد العلم بنجاسة أحد الشئيين لحرمة الوضوء بملاقي أحدهما أو الصلاة فيه، و أما إن قلنا **بالاقتضاء** فبعد ما اتضح لك من وجود المقتضي، يجب التفتيش عن وجود المانع، و هو الأصل الشرعي و عدمه،